



جلالة الملك يعقد ندوة صحفية بالرباط

سيداتي سادتي :

إني مسرور جداً بوجودكم هنا بكثرة، وهذا دليل على ما يوليه العالم من أهمية للمغرب وللأحداث التي تمر به وما يأمله ويذله المغرب من جهود.

إن الموضوع الذي سأحدثكم عنه هذا المساء هو موضوع تحدثت عنه الصحافة وأثار عدة تعاليق. فبعد تجربة برلمانية مر بها المغرب — وأقول برلمانية وليست دستورية — تعين عليه أن يعيد النظر في دستوره ويراجعه.

وقد قمت شخصياً بهذه المراجعة.

وكان همي الوحيد هو إشراك الشعب المغربي بأقصى ما يمكن في تسيير شؤونه، دون أن نتركه عرضة للتيه والمصالح الوضيعة واتباع طريق ما يسمى بالاطارات الوطنية، لأنني أعتقد أنه ليس بإمكان أحد على غير مستوى الأمة أن يدعي أنه من الاطارات، فمبادئ الوطنية ومبادئ الشرف والاستقامة والاخلاص هي وحدها التي يجب أن تكون إطاراً لكل واحد منا، فنحن جميعاً اطارات متساوية، سواء كنا فقراء أو أغنياء، سواء كنا من سكان المدن أو من سكان البادية، ولا يمكن لأحد أن يدعي أنه قائد الواعين أو مقوم الاعوجاج أو الشهم المقدام الذي يدافع عن اليتيم ويتحدث باسم الأمثلة.

ولقد فهم الشعب المغربي هؤلاء جيداً سنة 1955 عندما كنا لانزال في المنفى متحدين كل ما كان يمكن أن يدبر في ايكس ليان، والله وحده يعلم وأنا كذلك «وأعتذر على ذكر أنا» ما كان يدبر في ايكس ليان. ولقد اعتبر الشعب المغربي أن ساعة الحقيقة قد دقت، وكان الشعب ناضجاً بما فيه الكفاية وقادراً لا فقط على أن يضمن لنفسه حياة كريمة، ولكن أيضاً على أن يحتفظ بالحياة.

وإني سأغتنم فرصة هذه الندوة الصحفية لأقول لهذا الشعب انه لا يحجم أمام أية تضحية مهما عظمت ولا أية مشاق مهما كانت كبيرة عندما يتعلق الأمر بحقوقه.

ولا أريد أن يعتقد أحد أن الحب الذي أكنه لشعبي هو من ذلك النوع الاندفاعي العاطفي الذي يدفع بالمرء إلى التغافل عن إدراك الحقيقة، لأن هذا الحب والحمد لله يستند على العقل والمنطق، ولا يستند على النظريات، لأنه لم يكن حبي لشعبي لأنه شعبي، وإنما أحبته وأحبه لأننا رفقاء الكفاح، ولأن كلاً منا كان دعامة للآخر في فترة صعبة من تاريخنا، ولأن كلاً منا كان يمد يد الانقاذ للآخر.

وبعد هذا إني رهن إشارتكم حضرات السادة والسيدات لأجيب عن أسئلتكم في نطاق إمكانياتي.



الاستفتاء وتوازن القوى السياسية

س — هل تعتقد جلالتم أن نتائج الاستفتاء تعكس صورة دقيقة لتوازن القوى السياسية في المغرب ؟
(نيويورك تايمز).

ج — لقد قيل الكثير عن نتائج الاستفتاء وكانت 51 في المئة تكفي، فهذا استفتاء وليس استشارة شعبية، وما كنت أطلبه إذن هو أن يقول الشعب المغربي إن كان هذا الدستور يعجبه أم لا ؟ وأن يقول ذلك بنسبة 51 في المئة فيما يخص الدستور لا فيما يخص النظام بالمغرب.

وسواء قال ذلك بنسبة 51 في المئة أو بنسبة 98 في المئة فإن النتيجة القانونية والسياسية ستكون هي نفسها.

هذا على الصعيد الشخصي

أما على صعيد الواقع المغربي فإن نسبة 98 في المئة حجة إن كانت هناك حاجة للحجة بأن علي أن أوصل السير في الطريق الذي رسمته وهو طريق السهر على مصالح الجماعات والأفراد.

المعارضة وأجهزة الدعاية

س — لقد فوجئنا في فرنسا لكون المعارضة لم تتح لها إمكانية استعمال أجهزة الاذاعة والتلفزيون أثناء الحملة الانتخابية التي سبقت الاستفتاء، لهذا أود أن أسأل جلالتم هل ستسمحون للمعارضة باستعمال الاذاعة والتلفزيون قبل الانتخابات التشريعية القادمة ؟ (إذاعة أوروبا — I).

ج — لقد استعملت عبارة حملة انتخابية، والحقيقة أن الأمر يتعلق بحملة من أجل استفتاء وقد طلب البعض استعمال الاذاعة والتلفزيون استناداً إلى سابقة 1962 غير أنهم نسوا أنهم تمكنوا من استعمال الاذاعة والتلفزيون آنذاك بصفتهم وزراء في الحكومة المغربية لا بوصفهم يمثلون حركات سياسية.

إن الاذاعة والتلفزيون ستعزل عن أي تدخل في الحملة الخاصة بانتخابات 21 و 28 غشت.

وإذا تقرر أن تساهم الاذاعة والتلفزيون في هذه الحملة فسيكون المجال حين ذاك مفتوحاً أمام جميع المرشحين الذين لهم رغبة في خوض المعركة الانتخابية على أمواج الاذاعة وشاشة التلفزيون.

حدود المغرب الكبير

س — تنص مقدمة الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة لغتها الرسمية هي العربية وتشكل جزءاً من المغرب الكبير، فهل يمكن إعطاء فكرة عن الحدود الجغرافية للمغرب الكبير والأهداف التي حددتموها له (وكالة الأنباء السنغالية).

ج — ربما لاحظتم أن الجزء الأكبر من فصول الدستور لم يطرأ عليه تغيير كما أن مقدمة الدستور وخاصة الفقرة التي أشرت إليها بقيت على الصيغة التي وردت بها في الدستور الأول.



فالمغرب الكبير هو في نفس الوقت حلم للأجيال السابقة وقوة للمستقبل، وهو يشكل الآن حقيقة قائمة، ومن جهتي لا يمكن أن أتجاوز الحدود التي وصفها أولئك الذين يحكمون المغرب الكبير مثلي والذين أدخلوا ليبيا وتونس والجزائر والمغرب في هذه الرقعة الجغرافية منذ البداية.

وإذا كانت بعض الأحداث السلبية والايجابية قد طرأت على صيغة الشكل لتبتر من هذه الأسرة أحد أعضائها فقد أضافت هذه الأحداث عضواً آخر إلى هذه الأسرة.

وأستطيع القول ان المغرب الكبير إذا كان في البداية مجرد أمنية وطنية فقد أصبح اليوم أملاً مشتركاً بين دول المنطقة، ولا أستطيع أن أقول أكثر من هذا.

القانون التنظيمي

س — هل تستطيعون جلالته في الظروف الراهنة أن تحدثونا عن القانون التنظيمي. (وكالة الأنباء الجديدة).

ج — لقد كانت القوانين الانتخابية دائماً معضلة سواء بالنسبة للمتخصصين في الحساب أو لرجال القانون، أنتم تحدثون عن القانون التنظيمي الخاص بالانتخابات، كل ما أستطيع قوله بصورة إجمالية هو أن الانتخابات ستقسم إلى قسمين، ويتم انتخاب القسم الثاني بالاقتراع غير المباشر لانتخابات المرشحين من بين أعضاء المجالس البلدية والقروية والمجالس الإقليمية.

والتسعون الآخرون سيتخبون بالاقتراع العام المباشر يوم 28 غشت.

أما إذا سألتكم عن تفاصيل القانون الانتخابي فأني أسارع بالقول إنني نسيت محاضرات السيد دوفيرجي منذ أن انتهيت من الدراسة.

المعارضة والحزب الحكومي

س — صاحب الجلالة إن الفصل الثالث من الدستور يمنع الحزب الواحد، وهناك الآن تكتلات داخل أحزاب المعارضة، فهل تعتقدون أنه سيقوم حزب حكومي على غرار جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (الفيكارو).

ج — أعتقد أنكم تحدثون عما يسمى (بالكتلة الوطنية الجديدة) أو (الوحدة الوطنية الجديدة) لقد كنت دائماً صريحاً في ندواتي الصحفية، ولذا أقول بكل صراحة : إنني أنظر إلى هذا التكتل على صعيد ديني، وهذا قد يثير دهشتكم وكذا على صعيد رياضي وأدبي.

فعل الصعيد الديني لقد سألت شخصية إن كانت هذه الوحدة عابرة أم لا ؟ فأجابت هذه الشخصية التي لا تعرف فقط بمشاعرها الإسلامية بل وكذا بحملها لشهادة عليا في الشريعة، أجابت بطريقة يسوعية إن هذه الوحدة هي عبارة عن زواج كاثوليكي.

أما على صعيد الرياضيات فإن العرب قد برهنوا عن قوة ذكائهم، ذلك أنهم استنبطوا حسابات في جميع الاتجاهات وبكل الرموز.



أما على الصعيد الأدبي فإني أحيلكم على قصيدة «الزهريات المهشمة» للشاعر الفرنسي تيوفيل غوتين، غير أن الأمر أدهى وأمر مما وصفه الشاعر.

أما بالنسبة للدولة فإنها لا تسمح لنفسها بتأسيس الحزب الوحيد والدستور يمنحها من ذلك، وإذا كان على الدولة أن تؤسس حزباً وحيداً فليس هناك داعٍ إذن لتأسيس برلمان، وكان في وسعها أن تظل في حوار مع نفسها وذلك أسهل بالنسبة لها.

قواعد اللعب مع الأحزاب السياسية

س — صاحب الجلالة إن تجربتكم البرلمانية الجديدة تفرض وجود حد أدنى من قبول قواعد اللعب بين القوات السياسية في البلاد، ولكن لاحظنا هذه الأيام وجود مواقف سلبية إلى حد ما، وفي هذه الظروف هل أنتم متفائلون بخصوص هذه التجربة الجديدة (نيويورك تايمز).

ج — أذكر أنه خلال زيارة قمت بها للندن عندما كنت ولياً للعهد ذهبت لزيارة مجلس العموم خلال مناقشة في المجلس، ولاحظت أنه يوجد وسط القاعة مكان فارغ، ويفصل النواب المحافظين والنواب العمال خط يبدو كما لو رسم بالطباشير على غرار ملعب لكرة القدم، فسألت المرشد الذي كان يرافقني عن ذلك، فأجاب أن هذا الخط قديم جداً، واحتفظنا به حتى لا نتيح لأعضاء مجلس العموم الاشتباك بالأيدي، وعلى كل رجل شهم حتى في أعنف المناقشات ألا يتجاوز هذا الخط المرسوم بالطباشير ليثبت أنه يلعب اللعبة ويقل التناقض. لست أعرف سوى شيء واحد، وهو أن الرجال الذين يقولون عن أنفسهم أنهم واعون وخصوصاً أولئك الذين يقولون سياسياً أنهم يمثلون 15 مليون نسمة من المعارضة مقابل 500 فقط على هؤلاء أن يتفروا على المهارة الكافية لكي يلعبوا اللعبة ويقبلوها وألا يتجاوزوا الخط المرسوم بالطباشير.

التصويت بالاجماع في ورزازات

س — قرأت في صحف المعارضة صباح اليوم أن ورزازات صوتت 100 % على الدستور بنعم، في حين أن بعض النقابات هناك أوصت بالتصويت بلا فكيف تفسرون هذه النتيجة ؟ (إذاعة لوكسمبورغ).

ج — إن الله أو الحتمية التاريخية ولنسميه أي اسم آخر لم يمنع من أن يصوت لإقليم ما بلا مائة في المائة، سواء تعلق الأمر بشيوعيين أو متدينين، وغالباً ما يحدث هذا في الدول الشيوعية أكثر مما يحدث في الدول المتدنية، ولكن الشيء الذي يهمني سياسياً أكثر هو عدد المصوتين بلا في الدار البيضاء وعددهم 11.000 لأن 11.000 لا تهمني أكثر مما تهمني عشرة أصفار عن اليمين في ورزازات.

مكتب التصدير وسياسة توزيع الأرض

س — أشرت جلالته في خطاب إلى الشعب قبل الاستفتاء إلى إفلاس مكتب التسويق والتصدير، ومن ناحية أخرى أشارت إحدى الصحف المحلية أثناء الحملة الاستفتاءية إلى مليون هكتار من الأراضي المسترجعة لم توزع على الفلاحين، فهل يمكن أن نعرف لماذا (إذاعة السينغال).

ج — لا أعتقد أنني أشرت في الخطاب الذي ألقته قبيل الاستفتاء إلى أي مشكل داخلي باستثناء ما يتعلق بالدستور.



وأحيلكم على ديواني الذي سيمدكم ابتداء من صباح غد بالاحصائيات والأرقام التي ترغبون فيها.

المرأة والحياة البرلمانية

س — صاحب الجلالة بخصوص المشاركة الكبيرة للمرأة المغربية في التصويت هل ستكون المرأة ممثلة في البرلمان ؟ (الاذاعة اللبنانية).

ج — سيدتي، يسعدني بهذه المناسبة أن تسألني امرأة، وهذه المناسبة تسمح لي بأن أتوجه بالشكر على الخصوص لكافة النساء المغريات اللاتي أدین واجبهن الوطني، ويجب أن أقول إن إقبالهن وعددهن كان أهم من عدد الرجال.

وهذا يبرر — ان كانت هناك حاجة لتبرير — الثقة التي وضعناها في نضج المرأة المغربية والتي نجم عنها أن الدستور لا يعطي فقط للمرأة المغربية نفس الواجبات بل وعلى الخصوص نفس الحقوق التي يعطيها للرجل، فللمرأة أن تنتخب وأن تنتخب.

مخطط التنمية والأموال الخارجية

س — ما هو النصيب الذي ستخصصونه للرساميل الأجنبية في إطار برنامج التنمية بالمغرب ؟ (الاذاعة السويسرية).

ج — نعتزم فتح المجال أمام جميع الرساميل التي يراد استثمارها هنا بشرط أن يكون استثماراً يساهم فيه الرساميل المغربي الخاص أو العمومي أو شبه العمومي بأكثر حصة، ونعتزم فتح المجال لكل رأسمال يراد استثماره ليس فقط في صناعة التحويل أو في اقتصاد مزيف واصطناعي، ولكن في اقتصاد يندمج تماماً في إطار حاجيات البلاد وينسجم مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويعتبر جزءاً من تراثها الوطني ليس فقط لعقد أو لعقدين بل لأمد طويل.

تبديل الحكومة

س — هل سيتم تشكيل حكومة مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية ؟ (إذاعة تونس).

ج — إن مصلحة الدولة وضرورة استمرار تسيير الشؤون العامة لا تسمح بقيام حكومة مؤقتة، ولكن عندما يتم تنصيب البرلمان سيتم تشكيل حكومة جديدة لتسيير شؤون الدولة.

المغرب والوحدة الافريقية

س — أعود إلى مقدمة الدستور التي تقول ان المغرب دولة إفريقية تحمل ضمن أهدافها تحقيق الوحدة الافريقية، كيف ترون استمرار الوحدة الافريقية مع اختلاف العقليات والايديولوجيات ؟ (وكالة الأنباء السنغالية).

ج — إنه سؤال مناسب، لقد كنت دائماً أؤيد الوحدة الافريقية كضرورة لعدة أعمال من التقارب، ولقد اقترحت أن يتم أولاً إنشاء عدد من التكتلات الاقليمية، وأن تتوفر في هذه التكتلات جميع العناصر لتحقيق الوحدة الافريقية.



ومن الأكد أن الحوار والمعاملات التجارية والاقتصادية واختلاف اللغة والسبل الدولية التي يستعملها هؤلاء وأولئك كلها عوامل تجعل من الصعب في ظرف بضع سنوات تحقيق وحدة على صعيد القارة التي عاشت مدة طويلة وهي تجهل نفسها.

لكننا إذا انتهجنا سياسة المراحل، وإذا نظرنا إلى جميع الشعوب التي تتقارب لغاتها وتشريعاتها وإطاراتها الإدارية، ولا أتحدث هنا عن الأنظمة لأنها لم تكن أبداً حاجزاً في وجه الوحدة، ولا أدل على ذلك من قيام المجموعة الاقتصادية الأوربية، فإذا توفرت لدينا جميع العوامل الاقتصادية والتجارية والعلاقات البشرية والثقافية والإدارية والقانونية فقد نصل إلى أربع أو خمس مجموعات إقليمية يمكن أن تتمخض عنها وحدة إفريقية حقيقية.

ولكنه من الأكد أنه أمام مشكل ما، لن يكون رد فعل السينغال هو رد فعل مدغشقر، ولا يمكن لي شخصياً أن أطلب من الصومال أن تكون لها نفس النظرة لمعالجة مشكل ما مثلما تعالجه ساحل العاج أو مطالبة المغرب بأن يكون له رد فعل مماثل رد فعل طانزانيا تجاه مشكل ما.

قد يكون ذلك ممكناً على الصعيد الأيديولوجي وعلى صعيد المرامي والمبادئ ولكن بالنسبة للتطبيق والتحقيق فإن ذلك يتطلب مراحل تحم المرور بالمرحلة الإقليمية.

مهام البرلمان الأولى

س — لقد أعلنتم في شهر ماي أن المغرب سيدخل في عهد جديد من تاريخه، والآن وقد تم ما تم سيسرع البرلمان قريباً في عمله، فما هي المهمة التي سينكب عليها البرلمان بالدرجة الأولى ؟ (وكالة الأنباء المركزية الباريسية).

ج — يتعين على البرلمان الجديد أن يتفرغ :

أولاً إلى مهمته.

ثانياً أن يكسب أكبر قدر من الوقت للمغرب وأن يقتصد أكبر قدر من المال، أما بالنسبة للوقت فإنه يعني تكوين أطر، أما المال فهو البحث عن المشاريع ذات المردود القريب الأمد أو البعيد الأمد، وأن يدرس عدداً من المشاريع التي يعود مفعولها المتعدد الجوانب على الصعيد الاقتصادي أو الصناعي ليس فقط على المدينة ولكن يجب أن يشمل الاقليم والمنطقة كلها، وإني أنتظر من البرلمانين أن يعنوا بتكوين الأطر والانطلاق الاقتصادي وتوفير الوقت.

هذا على المستوى الإنساني، أما على المستوى المالي فإني أنتظر منهم أن يقتصدوا أكبر قدر من المال وأن يعوا دورهم الذي يجب أن يقوموا به في هذا البرلمان.

وجواباً على سؤال مسهب طرحته مندوبة مجلة «جون أفريك» قال جلالة الملك :

لم أتمكن أبداً من إقناع مجلة جون أفريك مهما كان ممثلوها هنا، ولن أحاول اليوم ذلك.

المشاكل التقنية لدول المغرب العربي

س — انعقد مؤتمر اقتصادي هام لدول المغرب في الرباط وبرزت عدة تكهنات بشأنه كما أثرتم شخصياً



إمكانية عقد مؤتمر قمة لدول المغرب فهل يمكن لجلالتكم تحديد رأيكم بشأن المشاكل التقنية لدول المغرب (وكالة أنسا الإيطالية).

ج — يحتمل أنني أعالج دائماً المشاكل نوعاً ما من الناحية القانونية، وربما كان في ذلك تحريف، غير أنه قد يكون الأمر حقيقة في هذه المرة.

إذا كانت أنظمتنا السياسية والاجتماعية مختلفة فهناك على الأقل حد أدنى من الحقوق والواجبات معترف بها للأفراد والجماعات بالدول الثلاث، وأقصد بذلك أنه عندما يتوجه مواطن مغربي للاستقرار في تونس أود أن يحبل في حقيقته بالاضافة إلى أمتعه الشخصية قدرأ أدنى من الحقوق والواجبات، والعكس صحيح.

وكذلك الأمر بالنسبة للتاجر أو رجل الأعمال أو المستثمر أو الممول الجزائري أود أن يتمكن من القول عند وصوله إلى المغرب إنه يحبل في حقيقته علاوة على شؤونه الخاصة قدرأ أدنى من الحقوق وقدرأ من الواجبات، ومع العلم بأن المغرب وتونس كانتا محمتين بينما كانت الجزائر مستعمرة فرنسية وبأن المغرب وتونس استقلا قبل الجزائر ونظراً لكل ذلك فربما هناك نوع من الفراغ على الصعيد الاقتصادي وحتى على صعيد الحقوق الأساسية ولن أقول الشخصية، بل أكرر الحقوق الأساسية التي يمكن لكل واحد منا أن يحملها في رحلته من الرباط إلى تونس.

ولكن لأجل توحيد هذه الحقوق هناك معدل أدنى من الاختيارات المشتركة يجب أن نقوم بها.

أما فيما يتعلق بالتوجيه العام والخاص بالتصنيع الداخلي وبالسياسة الفلاحية والمبادلات التجارية والتصميم والتكامل في وضع التخطيط، فكل هذا يمكن لخبرائنا أن يقوموا به لكن بالنسبة للاختيارات الأساسية فإن الاختيار يجب أن يتم حسب رأيي في مستوى القيادة، ولهذا قلت للوزراء الذين قدموا لزيارتي بعد مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربي إني أرى شخصياً أن الصعوبات التي واجهوها لا تعني أننا فشلنا، بل بالعكس أن الذين يقومون بعمل سطحي لا يواجهون أبداً أية صعوبة.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالبحث في عمق المشاكل يتعرض المرء للصعوبات، وإن ذلك دليل على صحة الطريق الذي يسير فيه، لأن اعتراض المشاكل هو أحسن طريق لحلها.

الملكية الدستورية ودور الملك

س — صاحب الجلالة، إن الدستور الجديد ينص على الملكية الدستورية في المغرب، فكيف تصورون دور الملك (وكالة الأنباء السويسرية).

ج — ينبغي أن أقول أولاً إنني أعتبر دور الملك من الوظائف النادرة التي ليس فيها حق للاجازات المعوض عنها بأجر، وليس فيها تقاعد أو حق الانتساب إلى نقابة أو حق ممارسة الاضراب.

وبمعنى آخر فإنه وظيف يميل إلى الاختفاء، إنني أدرك الأمر تماماً ويمكن لي أن أؤكد أن هذه المهمة شاقة وعسيرة أكثر مما يتصور، ذلك أن الشعور بمسؤوليات رب الأسرة يدفع المرء إلى التساؤل كل يوم وفي نهاية كل شهر إن كان قد قام حقيقة بما ينبغي القيام به لتلبية رغبات أفراد أسرته.

وإذا ضاعفنا هذه المسؤوليات ملايين المرات وعلاوة على ذلك إذ لم يترك ملايين الرجال والنساء أي



مناسبة نفوت للتعبير عن تعلقهم ومحبتهم وإذا شعر أن ما يخالف قواده من مطامح ليس بقدر الوسائل والامكانيات المتوفرة للقيام بما يراد القيام به، وفي الأخير كل ذلك لا يتم في جو من الرخاء ولكن في جو من المشاحنة ولا في ظل السلطة ولكن في ظل المعارضة، إذ ذاك يمكن بسهولة تصور ماهية المشاكل التي يمكن أن تنصب على شخص حتى وإن كان له قليل من الوعي بالمسؤولية.

المعارضة

س — صاحب الجلالة، إن الحكومات في أوروبا على ما يظهر تحب أن تكون عندها معارضة مقننة ويبدو أنكم هنا في المغرب لا ترغبون في مثل هذه المعارضة وتفضلون عليها معارضة منهزمة أثناء الاستفتاء الأخير، فهل لا تعتقدون أن هذا الوضع خطير بالنسبة للبلاد وخطير بالنسبة لعرشكم في حالة ما إذا لم يكن بين المواطنين المغاربة وبينكم أي حاجز واق، ليس هناك جهاز وسيط، هناك ثمانية وتسعون فاصلة سبعة بالمائة من (نعم) في الاستفتاء والحكومة التي ستشكلونها وأضيف هنا سؤالاً صغيراً : هل ستطبقون سياسة التفتح أم أنكم ستأخذون بسياسة الاستمرار التي يرى فيها البعض نوعاً من الفردية (إذاعة أوروبا — I).

ج — أولاً فالله يحفظني من الوسطاء، لأنني مسلم وليست عندنا راديكالية حتى على الصعيد السياسي. ثانياً لنفكر منطقياً مع العلم أنه لا يفكر منطقياً في السياسة، إنني لا أعرف ماذا سأعمل بعد شهرين، ولكنني اليوم منطقياً أضع السؤال على نفسي هل تعهدون بقيادة سيارة لرجل يقول لكم إنها رديئة ؟ هل تستطيعون أن تركبوا معه هذه السيارة وتوكلوا له أمر قيادتها، وقد قال لكم منذ البداية إنها لا تساوي شيئاً ؟. أمع هذا تعتقدون منطقياً أنني سأطلب ممن قال لا للدستور بدون مبرر أن يطبق دستوراً عارضه طولاً وعرضاً فهل هذا معقول من الناحية المنطقية.

فلاحظ الصحافي قائلاً :

إنني لا أعرف فيما إذا كان ذلك ملائماً يا صاحب الجلالة. وتابع جلالة الملك جوابه يقول : إنني أقول لا من الوجهة المنطقية، وستقولون لي إنه يمكن أن نأخذ ثانية سائتي سيارة بمجرد أن ينال من جديد رخصة السياقة، إن ذلك ممكن وكل شيء ممكن مع العلم إنه لا يوجد حالياً جواب على ذلك.

أما فيما يتعلق بما يسمى في الوقت الراهن بالانفتاح والانكماش والميل لليمين واليسار فإنني لا أعرف أين يوجد حالياً اليمين أو اليسار.

وإنني لا أعرف فيما إذا كان ذلك زواجاً ملائماً.

ولا أعرف من الذي قدم المهر ومن الذي تسلمه.

إنني لا أعرف شيئاً لحد الآن.

ومهما يكن من أمر فإن واجبي يقتضي في بعض الأحيان أن أحكم عقلي، لأن واجبي يفرض علي أن أحاول دائماً وأبداً توحيد المنشقين والجمع بين المتفرقين وأن أوفر لهذا البلد أقصى ما يمكن من العاملين في سبيل عظمته ورفاهيته.



ولتأكدوا من أمر واحد، وهو أن حب الذات بالنسبة إلى كلمة لا يمكن أن توجد في قاموس رئيس دولة وكذلك الحقد.

حقاً إننا بشر، ومن طبيعتنا أن ننفل، ولا يمكن أن نقوم بأعمال مضادة للطبيعة، ولكن عندما يتعلق الأمر برجل دولة وخدام لها كيفما كانت درجته يجب أن يتمسك دائماً بهذه الفضيلة، وهي أن يعطي لهذا البلد أقصى ما يمكن من الجنود ليحموه في السراء والضراء.

وربما كان هذا كلاماً لم تتعودوا على سماعه في أوروبا، لأن رؤساء الدول في أوروبا يقضون إما سبع سنوات أو أربع سنوات على رأس الدولة، وبعدها لا يزالون بما سيجري من أحداث، فليس لديهم هذا الاستمرار في التفكير وهذا الاستمرار في التدبير، وهذا الاستمرار الذي يمنحهم الاطمئنان، أما بالنسبة لي فإني مطمئن، لأنه ليس علي أن أهتم بحملة انتخابية، مطمئن لأنه ليس علي أن أهتم بالمعركة الانتخابية القادمة للذي سيحل محلي، ولم أكن السبب في وقوع ضحايا ولا منافسين في طريقي إلى المكان الذي احتله، لأن الأمر الذي ستركني في مكاني هو استقامتي وشرفي، وهو كما قلت لكم القدرة التي ستكون لي لنسيان الأقوال السيئة لأحتفظ للجميع بما لدى كل منهم من مزايا طيبة وصالحة لخدمة هذا البلد الذي هو في حاجة إلى خدم كثيرين وأكثر بكثير مما تتصورون.

المنتخب والمستوى الثقافي

س — هل ثمة مقتضيات في القانون التنظيمي تحدد المستوى الثقافي الأدنى للمنتخب ؟ (جريدة لادبيش).

ج — إن الانتخابات قضية في البداية ثم إن الوعي السياسي لا يعني الشهادة، فهناك أشخاص يحملون شهادات كما يحملون الأوسمة، ومع ذلك فإنهم لا يتفرون على نضج سياسي، وعكس ذلك هناك أشخاص آخرون دخلوا معركة النضال ومثال ذلك القادة السوفيات، فقد بدأوا حياتهم في المصنع، به تعلموا المهنة وهناك تعرفوا على الأرقام وعلى الفرق بين الإنتاج والحاجيات، وهناك أيضاً استوعبوا المشاكل الاجتماعية والنقائية وعاشوا الواقع كما هو، وأعتقد أن الشخص سواء كان مثقفاً أو غير مثقف لا يشكل في حد ذاته شوطاً، وأرى أن المبالغة في هذا الميدان هو عكس المنطق السليم في بعض الأحيان.

المغرب وحوادث الشرق الأوسط

س — هل يمكنكم يا صاحب الجلالة أن تحددوا موقف المغرب من نزاع الشرق الأوسط، وهل تؤيدون مخطط روجرس، وإلى أي جانب تميل السياسة المغربية في هذا النزاع، هل إلى جانب القاهرة أم إلى جانب الفلسطينيين ؟ (إذاعة اللوكسمبورغ).

ج — لقد حاول المغرب غداة الأزمة أن يشارك في المعركة، ووصلت قواته إلى ليبيا، ولم تتمكن من الذهاب إلى أبعد من ذلك، فقد كانت كل المطارات محتلة مع كامل الأسف، وكانت وسائل المواصلات غير متوفرة، وهكذا لم تتمكن من المشاركة على الصعيد العسكري في المعركة التي كانت تخوضها البلدان العربية.

وعلى الصعيد السياسي أحجمنا لبعدها بأربعة آلاف كيلومتر عن ميدان المعركة عن إعطاء أي نصيحة ولو صغيرة لأي كان من أجل تحرير هذه الدول، ولو أن دولتي كانت محتلة لكنت شخصياً قد بحثت من البداية عن تفاهم متبادل من أجل تحريرها.



لكن إذا لم أكن قد وصلت إلى ذلك باعتباري مواطناً فليس معنى ذلك أنني لم أقم بكل ما ينبغي أن أقوم به لتحريرها.

وأعتقد تعقياً لما سبق أنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين موقف القاهرة بخصوص مخطط روجرس وبين حقوق الفلسطينيين، إذ يمكن بكل بساطة قبول مخطط للسلام والتفاوض والجلاء عن الأراضي المحتلة والاستمرار في الدفاع بكل الوسائل الممكنة عن الوحدة الفلسطينية وعن حق الفلسطينيين في حياة شريفة وحرّة في دولتهم.

مؤتمر نواذيبو والمشاكل الاقتصادية المغربية

س — هل تعتقدون يا صاحب الجلالة أن مؤتمر القمة الذي سيعقد في نواذيبو في شهر شتنبر القادم سيكون مناسبة لتسوية المشاكل الاقتصادية التي برزت خلال مؤتمر وزراء الاقتصاد المغربي (الاذاعة المغربية).

ج — إنني لا أعتقد أن مؤتمر القمة الذي سيعقد في نواذيبو في شهر شتنبر المقبل سيكون من أهدافه تسوية المشاكل التي واجهت وزراء اقتصاد دول المغرب العربي، فتونس لن تشارك في المؤتمر من جهة، ومن جهة أخرى فإن موريتانيا لم تكن عضواً قانونياً في مؤتمر الرباط، وإنما حضرت الاجتماع بصفتها ملاحظة.

المغرب والأمة العربية

س — صاحب الجلالة : إن ديباجة دستور سنة 1962 تنص على أن المغرب جزء من الأمة العربية الشيء الذي لا ينص عليه دستور سنة 1970 (الصحافة).

ج — إنه شيء لا وجود له في الأول ولا في الثاني، إن جميع الالتزامات المغربية على الصعيد الدولي والافريقي والاسلامي قد نص عليها الدستور الأول وأعيد التنصيص عليها بالحرف في الدستور الثاني. فلم تكن هناك إضافة ولا حذف.

وسائل المقاومة الفلسطينية

س — لنعد إلى الحديث عن نزاع الشرق الأوسط، فما هو حكمكم على بعض الوسائل التي تستعملها المقاومة الفلسطينية، وأقصد بهذا — اختطاف الطائرات — وكيف تحكمون بناء على ذلك على بلد كبلدي الذي يطبق على مثل هذه الأعمال القانون العام (إذاعة لوزان).

ج — لقد شرحت وجهة نظري في هذا الموضوع خلال ندوة صحفية عقدتها بعد انتهاء مؤتمر القمة الاسلامي، وقلت إن الذين يلجأون إلى مثل هذه الأعمال يسيئون إلى القضية العربية أكثر مما يخدمونها، ذلك أن الأعمال الموجهة ضد أطفال ورجال ونساء لا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالمشكل لا يمكن أن تساعدنا على جلب المزيد من العطف والمزيد من الحقوق لقضيتنا.

وأعتقد شخصياً أنه من الأفضل أن يحال هؤلاء الأشخاص على القانون العام بدلا من المحاكم الاستثنائية التي تطبق في حقهم مسطرات استثنائية وتحرمهم دائماً من ضمانات الدفاع.

الأجانب والحقوق السياسية

س — بما أنه يوجد في مجلس النواب منتخبون من الغرف المهنية وعلماء بأننا نعرف أن للأجانب



وخصوصاً منهم الفرنسيين نشاطاً اقتصادياً في بلادكم فهل يمكن للفرنسيين أو لأناس من جنسيات أخرى أن يكونوا أعضاء في مجلس النواب (راديو ألمانيا)..

ج — لا، لا، إن هذا الحق للمواطنين وحدهم، بعد هذا إن لبعض الدول التي تتوفر على نشاط تجاري واقتصادي ملحوظ الآن الاختيار لإنشاء غرف تجارية تكون بالنسبة لهم بمثابة أجهزة استطلاع تجارية واقتصادية في المغرب، وفي نفس الوقت تقوم بالعلاقات العامة ونوع من التفاضليات للدفاع عن مصالحها المحدودة. أما التمثيل في مجلس النواب فيحتفظ به للمغاربة وحدهم.

موريطانيا والمجموعات الاقتصادية

س — تقع موريطانيا بين مجموعتين اقتصاديتين : منظمة الدول المتاخمة لنهر السينغال ومنظمة المغرب العربي، هل يمكن الاعتقاد نتيجة ذلك أن موريطانيا تشكل صلة وصل بين هاتين المجموعتين (راديو السينغال).
ج — أعتقد أنه كان من الأولى أن يطرح هذا السؤال على الرئيس المختار بن دادة.

وفيما يخصني فإنني أتمنى شخصياً أن تقبل موريطانيا التي تعتبر جغرافياً جسراً بين هاتين المجموعتين الاقتصاديتين والتجاريتين الاضطلاع بهذا الدور، ثم إن الكيفية التي ستراول بها هذا الدور ستوفر على النتائج التي ستحصل عليها.

المغرب والصحراء المحتلة

س — صاحب الجلالة كيف يعترزم المغرب أن يحل مشكلة الممتلكات والصحراء الخاضعة للنفوذ الإسباني (مجلة الجديد اللبنانية).

ج — لقد سبق للمغرب أن حدد موقفه من هذه القضية، وهو أننا نعتبر أنه لا مكان في إفريقيا لاسبانيا ولا لأية دولة أجنبية، لأن ذلك بمثابة أعضاء ينبذها الجسم، وإذا كان هناك ما يؤكد وجود رفض الجسم للأعضاء المضادة فهو عمليات زرع القلب الجديدة التي فشلت جميعها، إذ أن الرفض يتم عاجلاً أو آجلاً.

ومن هذه الزاوية قلت للاسبانيين منذ عدة سنوات إنه عوضاً عن المطالبة بكل بساطة بالأراضي الصحراوية تنظم استشارة شعبية هناك تكون مبنية أولاً على ذهاب غير الأفارقة، وبعد ذلك تترك للسكان حرية الاختيار بين الحياة في ظل المغرب أو ينفردوا باستقلالهم أو يعيشوا تحت ظل نظام آخر، ولكن للأسف الشديد لم يلق ندائي الآذان الصاغية.

ولقد شاهدنا عرائض موقعة من طرف مئات الأشخاص تنقل إلى مدريد كدليل على الولاء لاسبانيا، وإنني شخصياً لا يمكنني إلا أن أسخر من هذا الوضع الذي سبق أن شاهدت مثيلاً له سنتي 1952 و 1953 بالمغرب.

كما يمكنني أن أعرض نفس العرائض بنفس التوقعات وهي تعلن تعلقها وولاءها بالمغرب، إذن الاستشارة الشعبية تحت إشراف الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعد الصحراء على التحرير.

السلام في البحر المتوسط

س — عندما نتحدث عن السلام في البحر المتوسط يتجه التفكير تلقائياً نحو توازن القوى الأمريكية



والسوفياتية، فهل تعتقد جلالته أن للقارة الأوروبية دوراً تلعبه في هذه المسألة (إذاعة تونس).

ج — مما لاشك فيه أنه بالنسبة للقارة الأوروبية سيكون القيام بالدور أصعب منه بالنسبة للقارة الأفريقية، وهذا بسيط لأن تركيا واليونان وإيطاليا تنتمي إلى الحلف الأطلسي، ولأن هناك قواعد أمريكية في إسبانيا، ومن الصعب أن لم يكن من التناقض أن نقول لمتحالفين أن يطلبوا من حلفائهم أن يقفوا موقف ضعف على الأقل إن لم يكن له وجود على الإطلاق، وعلى العكس إذا نظرنا إلى جنوب البحر المتوسط أعتقد أن هناك حياداً أكثر على الصعيد العسكري، وإن بإمكاننا على الأقل شكلياً أن نكون الناطقين ولا أقول أفضل الناطقين، ولكن على الأقل الناطقين الذين تحوم حولهم الشكوك أقل من الآخرين، ونحن شعوب البحر المتوسط نأمل سواء كنا في الحلف الأطلسي أو لا أن يقل التوتر ونأمل حقاً أن يكون حوض البحر المتوسط بحيرة سلام وبحيرة تعايش في إطار الانفراج العام لأن هناك انفراجاً في الأفق من خلال المحادثات والمفاوضات الروسية الألمانية والمعاهدات لحظر التجارب النووية بين روسيا وأمريكا والبحث عن السلام في الشرق الأوسط كل هذا يدعو إلى التنبؤ بانفراج على مستوى القمة وإن كان يبدو متعزراً في سيره فمن الأكيد أنه يتقدم، وإنني أتساءل عما إذا كان هذا التعثر ليس مقصوداً بالذات وأعتقد أنه في هذا الإطار العام يمكن التحدث يوماً ما عن البحر المتوسط وعن انخفاض التوتر في هذه المنطقة.

العلاقات المغربية — الفرنسية

س — صاحب الجلالة هناك بلد تربطه مع المغرب علاقات تفضيلية وهو قريب من المغرب وهو فرنسا، فهل يمكن لجلالته بعد الزيارة التي قمتم بها مؤخراً لباريس إبداء الرأي في العلاقات المغربية الفرنسية الراهنة؟ ومن جهة أخرى أود يا صاحب الجلالة أن أعرف أيضاً مشاعركم نحو الجنرال دوغول خصوصاً وأنه خيمت بينكم وبين الجنرال سحابة في وقت ما وإنني أود الآن معرفة مشاعركم نحو رئيس الدولة الفرنسية السابق (وكالة الأنباء الفرنسية).

ج — سأبدأ بنهاية سؤالكم، إن مشاعري نحو الجنرال مازالت على ما كانت عليه دائماً مشاعر تقدير وإعجاب لأنني لا يمكن أن أنسى أن ذلك الرجل قام مرتين في حياته ولمدة عدة سنوات بدور ذي فائدة ولن أبالغ إذ قلت أنه كان دوراً مصيرياً لصيانة وطنه والدفاع عن كرامة فرنسا، وعلى صعيد يكتسي صبغة خصوصية أرى من واجبي الاعتراف أنه كان من الأصدقاء القلائل المخلصين لأبي عندما اتفرق عليه.

كما أعترف أنه خلال مختلف المقابلات التي أجريتها مع الجنرال سواء في باريس أو غيرها بمناسبة زيارتي الرسمية وبمناسبة العودة من تونس كنت دائماً أقرأ في عين الجنرال نوعاً من العطف أشبه ما يكون بالعطف الأبوي. وأعتقد أن كل شيء قد انطلق من هنا، ذلك أن الجنرال لم يستسغ أن أرفض الاستجابة لرغبته باعتداد مهما كانت صفتي ملكاً مستقلاً.

إنه لم يستسغ أن أرفض رغبته وهو الذي كان لي ذلك الشعور.

ولو أتيت لي فرصة الاجتماع به مرة أخرى لوضعت عليه هذا السؤال :

قل لي سيادة الجنرال ماذا كان سيحدث لو لبيت رغبتكم فهل كنتم ستستمرون في احترامي كما تفعلون بغض النظر عن جميع التبريرات الموضوعية التي كانت تمنعني من تلبية رغبتكم.



على أن هذه الفترة التي اجتازها المغرب وفرنسا لم تترك كما قلت آثارها في الماضي والحاضر في مشاعر التقدير الكبير والاعجاب اللذين أكنهما لرجل عرف كيف يجمع بمهارة بين تنبؤاته الخارقة سواء من الوجهة العسكرية ويمكن في هذا الباب قراءة مؤلفاته في الحرب العصرية والجيش واستعمال المدرعات وإيمانه في حرب الحركة أو فيما يرجع لبعده نظره في ميدان تصفية الاستعمار والدور الذي كان ينبغي على فرنسا أن تلعبه في المجال الدولي خاصة حيال ما كان يعتبر جزءاً من مستعمراتها، وعندما كنت في باريس شعرت أننا حللت بوجود إرادة قوية في نسيان كل ما فات وخاصة نسيان هذه الفترة التي كانت فيها علاقاتنا شبيهة بقصة شيمان بروديركز التي قالت له : « اذهب إنني لا أحقد عليك » لأنها كانت تخجل أن تقول له إنني مازلت أحبك.

لقد وجدت لدى رئيس الجمهورية السيد بومبيدو كل التفهم المطلوب، وأود هنا أن أشكره باسم بلدي وباسم كل ميراث الصداقة الفرنسية المغربية لما أبداه من شجاعة في تجديد اللقاء لأن ذلك كلفه كثيراً خاصة أنه جاء بعد الجنرال دوغول.

ولكن الشيء المتأكد منه هو أن الرئيس بومبيدو لم يكن وحده مرتاحاً عندما كنت أتناول العشاء بقصر الاليزي وإنما كان الجنرال أيضاً مرتاحاً في كولومبي دوليكليز.

أما فيما يخص علاقاتنا فإنها تسير سيراً حسناً وما لاشك فيه أنه لا يمكن لنا في مدة ستة أشهر أن نعوض ما فات خلال عدة سنوات، وقد كانت تحدونا دائماً الإرادة الحسنة لتعويض ما ضاع من الوقت.

مستقبل التعاون بين بلدان المغرب العربي

س — ما هو رأيكم يا صاحب الجلالة في مستقبل التعاون بين بلدان المغرب العربي ؟ (الاذاعة الجزائرية).

ج — إن آفاق التعاون بين بلدان إفريقيا الشمالية آفاق تيشر كثيراً بالخير، وعلى الصعيد الاقتصادي والزراعي والصناعي وأقول أيضاً على الصعيد المناخي لأن ذلك يهم الميدان السياحي، ولأننا بالفعل نكمل بعضنا في هذا الميدان لا يمكن أن أقول إننا لم نتوصل بسرعة إلى نتيجة لأن ذلك في نظري سيكون بسيطاً نوعاً ما، ذلك أنه يجب على كل واحد منا أن يحدد الحصيلة الحقيقية ليس فقط لامكانياته الحالية بل بصفة خاصة للمقدرات التي يتوفر عليها.

وعندما نحدد هذه الحصيلة الحقيقية يمكننا حقيقة أن نشعر في التشديد لكن أهم شيء هو العزيمة التي تتوفر عليها شعوبنا من أجل تحقيق الوحدة وحتى لو كنا نحن المسؤولين لا نتوفر عليها للوصول إلى هذا الاعتقاد حتى نتوافق مع عواطف شعوبنا وهو أن وحدة المغرب العربي لا يمكن أن تتم بالاندفاع ولكن عن طريق السرعة والفعالية.

القواعد الأمريكية والمغرب

س — صاحب الجلالة، لقد أثير في الكونغريس الأمريكي منذ عدة أيام الوجود المستمر لعسكريين أمريكيين في قاعدة أمريكية بالمغرب، فما هي حقيقة ذلك ؟.

ج — إن الأمر على ما اعتقد يتعلق بالتدخل المعروف أمام مجلس الكونغريس حول القواعد في الخارج،



والذي أستطيع أن أقوله ان جلالة محمد الخامس والرئيس ايزنهاور وقعا سنة 1959 اتفاقية تم بموجبها وضع حد لوجود القواعد الأمريكية في المغرب، ومنذ ذلك الوقت لم تعد للأمريكيين في المغرب أية مصلحة عسكرية أو استراتيجية، وبما أنه كان علينا أن نكون رابنة في الولايات المتحدة على طائرات من نوع ف/5 فقد طلبنا من الأمريكيين أن يساعدونا في تكوين أطر مدرسة القاعدة المدرسية الموجودة في القنيطرة.

ولقد جاء في تقرير عضو مجلس الشيوخ الأمريكي انه توجد تسهيلات في المواصلات، وأعتقد أن هذا العضو متأخر بعض الشيء، لأن قاعدة القنيطرة تعتبر بحق قاعدة لا فائدة فيها إذا أخذنا بعين الاعتبار المواصلات بواسطة الأقمار الاصطناعية، إن المغرب يطلب منه كثيراً بأن يعطي للطائرات العسكرية الأجنبية رخصة للهبوط وقواعدنا ومطاراتنا مفتوحة في وجه الطائرات الأجنبية العسكرية مهما كانت جنسيتها سواء كانت من البلدان الغربية أو من البلدان الاشتراكية شريطة أن تحصل على إذن مسبق.

وخلال سفري الأخير إلى موسكو أجريت محادثات مع السيد بريجنيف فهو صديق حميم تعود صداقتنا إلى الوقت الذي كنت فيه ولياً للعهد وأسمح لنفسي بذكر هذه المسألة التي وقعت منذ سنتين لأنها لا تكتسي طابعاً سرياً.

فقد قال لي بريجنيف في نهاية حديثه : يا صاحب الجلالة هل صحيح أنه توجد قواعد أمريكية في بلادكم؟ فقلت له اسمعوا سيادة الرئيس، لو لم تكن صديقاً لي لما أجبتكم عن هذا السؤال، لأن القضية تعني المغرب وحده، وجاء دوري لأسألكم : هل لكم قواعد في الجمهورية العربية المتحدة؟ وإذا كانت هناك قاعدة أمريكية في المغرب فكان ينبغي أن تعرف ذلك قبل أن أعرف ذلك بنفسني فأقماركم الاصطناعية تأخذ صوراً جيدة، ثم إن مصالح استعلاماتكم منبثة في كل مكان وليس بوسعي وأنا أتوفر على مكتب استعلامات بسيط، أو على مصلحة سلامة للتراب الوطني صغيرة أن أقاوم استعلامات الدول الكبرى، وقلت له في الأخير عما إذا كانت توجد فعلاً قواعد في بلادنا حسب معلومات المصالح السرية الروسية؟ فأجابني : لا توجد قواعد أجنبية في بلادكم فأجبتة حسن ولا سبيل للاستمرار في هذه المناقشة.

عقدت بالرباط

الخميس 26 جمادى الأولى 1390 — 30 يوليوز 1970